Business gold-Silver copy.pdf 2 2/11/15 7:12 PM

بسم الله الرحمن الرحيم

شروط وأحكام بطاقة سامبا الخير الائتمانية لأصحاب الأعمال المعتمدة من هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة

تنفذها إدارة الائتمان الشخصي بسامبا

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

أبرمت اتفاقية البطاقة الائتمانية هذه والتي تسمى فيما يلي "الاتفاقية"، في هذا اليوم ..... من شهر ..... لسنة ..... بين كل من:

أ- مجموعة سامبا المالية، وهي شركة مساهمة تعمل وفقا للقوانين المعمول بها في المملكة العربية السعودية، ومسجل تجاري رقم (١٠١٠٢٥٣٢٩) وبقع مركزها الرئيسي في طريق الملك عبد العزيز، ص.ب ٨٣٣ الرياض ١١٤١١ المملكة العربية السعودية والشركات التابعة لها، ويمثلها في هذه إدارة الائتمان الشخصي (الطرف الأول "سامبا") و

ب- شركة ..... وهي شركة ..... سجل تجاري رقم ..... وبقع مركزها الرئيسي في ..... والشركات التابعة لها، ويمثلها في هذه الاتفاقية ..... (الطرف الثاني صاحب الحساب) أو (الشركة).

تمهيد: حيث أن الشركة ترغب في الحصول على الائتمان من خلال بطاقة سامبا الخير الائتمانية للأعمال (فيزا)، التي تسمى (البطاقة) وبما يتعلق بها من خدمات سامبا فون وسامبا أون لاين وأجهزة الصرف الآلي ذات الصلة، وترغب في تسديد مشترياتها بين حين وآخر من خلال عمليات التورق المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية، سوف يقوم سامبا بإصدار البطاقة وفق الشروط والأحكام التالية:

تفسير: في هذه الاتفاقية وما لم يقتض السياق بخلاف ذلك فإن:

أ- الاتفاقية أو مستند تعني المرجع إلى هذه الاتفاقية أو شروط وأحكام أو المستند حسب ما يطرأ عليها من وقت لآخر من تعديل أو تكميل أو تجديد أو تغيير.

ب- شخص يتضمن مرجعا إلى هيئة اعتبارية أو شركة أو شركة تضامنية والممثلين الشرعيين لشخص ما أو ورثته.

ج- الإشارة إلى الفقرة المفرد تنطبق على اللفظة الجمع والعكس صحيح.

وعليه فقد تحقق الطرفان، وهما بكامل الأهلية القانونية المعتبرة شرعا، وكذلك التفاويض الرسمية المطلقة لتمثيل كل طرف على الشروط والأحكام المنصوص عليها أدناه بخصوص البطاقة، وبشكل التمهيد الوارد أعلاه وجزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية وملحقا لها.

الشروط والأحكام الخاصة بالشركة (حامل البطاقة):

١. ترغب الشركة في الحصول على البطاقة والتي سوف تمنح لموظفين مختارين من قبل الشركة وتعلم الشركة وتقر بأنها سوف تكون مسئولة تجاه سامبا عن جميع العمليات المدفوعة وكذلك الالتزامات التي تقع على عاتق الموظفين المختارين، كما تتعهد الشركة بإخطار الموظفين المختارين بمسئولياتهم الجماعية والفردية تجاه سامبا لاستخدام البطاقة وفق الشروط والأحكام التالية.

٢. عند قبول طلب الشركة، تسلم البطاقة إلى ممثل الشركة المفوض باستلامها أو ترسل لها بالبريد على عنوانها المدرج في الطلب، وعند تقديمها للتوقيع على ذلك، يعتبر تسليم البطاقة بقوم بالتوقيع فورا على الجزء المخصص لذلك على الجهة الخلفية من البطاقة.

٣. يقوم حامل البطاقة الأساسية ببدء تشغيل البطاقة عن طريق الاتصال بالهاتف المجاني بالبنك مباشرة أو عن طريق سامبا أون لاين إن أي استعمال للبطاقة أو للخدمات المذكورة سوف يشكل قبولا من جانب حامل البطاقة لهذه الشروط والأحكام.

٤. توافق الشركة على ألا يجوز لسامبا إلغاء البطاقة إذا رفضت البطاقة بدون تفويل لمدة تزيد عن الستين.

٥. في حالة أن يطرأ أي تغيير على عنوان الشركة فعليها أن تخطر سامبا كتابيا وفورا بذلك. كما تلتزم الشركة كذلك بإخطار سامبا كتابيا، في حالة أن تتوقف الشركة عن ممارسة نشاطها، أو في حالة إعلان إفلاسها، أو في حال استقالة صاحب البطاقة من العمل مع الشركة أو إنهاء عقد عمله معها.

٦. يجوز للشركة، وبموافقة من سامبا، الحصول على بطاقات إضافية تسمى "البطاقات الإضافية" لكل موظف من موظفيها على أن يتجاوز عموه الإضافية عشرة (١٨) سنة من العمر. وعلى الشركة الوفاء بكافة الالتزامات التي تقع على كل بطاقة من البطاقات الإضافية.

٧. تتحمل الشركة مسئولية كاملة العمليات التي تجري باستخدام البطاقات الإضافية مع الأخذ بالاعتبار كافة العمليات المصرفية بالوسائل الإلكترونية أو بغيرها، وتعتبر سجلات سامبا لتلك العمليات ملزمة للشركة، كما على الشركة تسوية وحل نزاعاتها مع التجار دون أن تتحمل سامبا أي مسئولية مترتبة على ذلك.

٨. في حالة عدم سداد الشركة ما عليها من مبالغ في تاريخ استحقاقها لغاية ستة شهور متتالية فلن تتعذ أي عملية تورق بعد ذلك، وكذلك تصبح جميع المبالغ المطلوبة من الشركة إلى سامبا واجبة الدفع فورا.

٩. في حالة حدوث أي تغيير جوهري في الشركة، تصبح جميع المبالغ المطلوبة من الشركة مستحقة الدفع فورا إلى سامبا وفي حالة استقالة حامل البطاقة من العمل مع الشركة أو في حالة إنهاء عقد عمله مع الشركة يكون بمقدور سامبا وبمحض إرادتها المطلقة أن تسدد كافة المبالغ المستحقة بما فيه فورا وحالية أو يسلم البطاقة إلى سامبا.

١٠. توافق الشركة على ألا يجوز لسامبا، وفي أي وقت تشاء ودون إشعار مسبق، أن تخصم مبلغ من أي حساب للشركة لدى سامبا في مقابل أي مبالغ أو مديونية مستحقة لسامبا.

١١. يجوز للشركة بناء على رغبتها المطلقة الطلب من سامبا تحديد حد الصرف النقدي على البطاقات الإضافية لكي يستطيع موظف الشركة إستخدام البطاقة الإضافية لكي يسحب نقدا حتى حد الصرف المحدد له. سوف تكون الشركة والموظف مسئولين عن تحمل كافة المبالغ المترتبة على أي عملية سحب نقدي تتم بواسطة البطاقة مع أي عملية، ولا يحق للشركة منازعة أو رفض أي عملية سحب نقدي تتم بواسطة الموظف المفوض أو عميلة وفض السحب النقدي سوف تكون من الشركة والموظف بشكل فوري.

١٢. تتعهد الشركة بعدم استخدام بطاقتها في شراء أي بضاعة أو الحصول على أي خدمات تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

١٣. توافق الشركة على أن حامل البطاقة لن يستخدم البطاقة للمتاجرة في العملات الأجنبية، وتعتبر العمليات الافتراضية بموجب المادة (٤) من الشروط والأحكام الخاصة بالبنك (سامبا).

١٤. تقر الشركة إقرارا صريحا أن دفاتر وسجلات سامبا هي الدليل الوحيد المقبول لإثبات المبلغ المعلن لمديونية الشركة.

١٥. في حالة تعهد الشركة بإنهاء العمل في المملكة العربية السعودية فإنه يجوز لسامبا إلغاء جميع البطاقات وأن تطلب من الشركة تسديد كافة المبالغ المستحقة عليها لسامبا.

١٦. على الشركة المحافظة على سلامة البطاقات، وأن تخطر الشركة سامبا هاتفيا في حالة ضياع أو سرقة أي من البطاقات، مع تأكيد ذلك كتابة بإشعار خطي يرسل بالفاكس أو يسلم باليد.

١٧. يجوز للشركة إلغاء هذه الاتفاقية في أي وقت تشاء بإشعار خطي تسلمه إلى سامبا. على أن يسري ذلك الإلغاء تسليم جميع البطاقات والبطاقات الإضافية إلى سامبا مقطوعة إلى نصفين، وتسديد كافة الالتزامات المستحقة لسامبا.

١٨. توافق الشركة على أن يتولى سامبا بكافة المعاملات البطاقة لإثبات أن تحصيل أي مبلغ مستحق أو تحصل من الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) على أي معلومات يرى أنها لازمة وضرورية بخصوص الشركة وحساباتها والتسهيلات التي تقدم بموجب تلك الحسابات، وأن تكشف المعلومات المتعلقة بالشركة إلى أي جهة أخرى معتمدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما).

١٩. تدرك الشركة وتوافق على أنه يجوز لهيئة تلك المعلومات، مثل أسمها وعنوانها، لأي مؤسسات وشركات خارجية أخرى سامبا شركات مؤسسات ذات سمعة حسنة، وأنها قد تستخدم تلك المعلومات لأغراض تسويقية لعرض منتجات أو خدمات وفي حالة أن يطلب القانون من سامبا بالكشف بشكل خاص معلومات خاصة بالشركة، سوف تلتزم سامبا بتلك المقتضيات وتمتثل لها.

٢٠. للحصول على خدمات سامبافون وأجهزة الصرف الآلي "الخدمات" وكذلك نقاط البيع يقوم حامل البطاقة باختيار رقم سري عن طريق الضغط على الأزرار المخصصة لذلك في جهاز الصراف الآلي بالبنك مباشرة أو عن طريق أي فرع من فروع سامبا وذلك وفقا للشروط المذكورة أدناه.

٢٠-١ سوف يدخل الرقم السري من قبل المتوقع الفعلي وتكون التعليمات المعطاة عن طريقه ملزمة لحامل البطاقة رغم أي ادعاء بأنها صدرت عن شخص آخر وبحق لسامبا أن يعتمد عليها تماما.

٢٠-٢ لا يجوز إشتراك الرقم السري للغير ولا بد أن يحتفظ حامل البطاقة وحده مسؤولا عن نتائج ذلك، وإذا اكتشف الحامل البطاقة أن الرقم السري لبطاقته الخاص معروفا يجب عليه القيام فورا بإخطار البنك وتغيير الرقم السري، ومن المستحسن تغيير الرقم السري دائما وفي أي وقت تحلب استعمال الثين أو أكثر من الأرقام المتشابهة المتتالية و تجنب الأرقام التي يمكن تخمينها بسهولة.

٢١. مع عدم الإخلال بنصوص أي شروط أو أحكام أخرى تخضع لها حساباتها لدى سامبا، يكون للشركة البنك تفويضا لا رجعة فيه بأن يقوم وحسب التعليمات الخاص بإجراء زيادة مؤقتة أو بالموافقة على عوائض في حسابات البطاقات الائتمانية الخاصة بالشركة بما لا تفوض الشركة البنك تفويضا لا رجعة فيه بأن يقوم وحسب التعليمات الخاص بإجراء زيادة مؤقتة على عوائض في حسابات البطاقات الائتمانية الخاصة بالشركة عندما تستدعي الضرورة ذلك (على الرغم من أن البنك غير ملزم بذلك)، كما توافق بالموافقة لا رجعة فيها على تحمل كامل مسؤولية تلك الزيادات أو الفوائض.

٢٢. توافق الشركة على زيادة الحد الائتماني أو الغاء الحد الائتماني من حين لآخر وفق ٢٠-١٠ كحد أقصى من حد الشركة الائتماني، كما توافق الشركة على أن الدخول الى الحد تترتب بسبب استخدام البطاقة في أي وقت، لكون لغاية الحد الائتماني للبطاقة بحد أقصى.

٢٣. تعتبر كشوف الشركة الورقية أو الإلكترونية في حال إختلافها في جميع الأحوال عن طريق سامبا أن لاين) نهائية ومصححة إلا إذا تم الاعتراض عليها خطيا بواسطة الشركة خلال ٣٠ يوما.

٢٤. يقر ويعلن حامل البطاقة / الشركة بأنه ليس لهم الصفة في مزاولة التعامل معهم، وأنه مسئول عن جميع الأموال المودعة بحساباتها لدى سامبا أو من قبل غيرها ويقر بأنه في حال وفاة أي من هؤلاء فإن جميع ما هناك من أموال مودعة لدى سامبا تعتبر من ضمن الأموال المودعة بحسابة قانونية المصدر بأنه مسؤول عن كونها خالية من أي تزوير أو تزييف وفي حالة إستلام البنك سامبا مثة أموال مزيفة مستخصم غير قابلة للإسترداد أو للتعويض من البنك.

٢٥. تتعهد حامل البطاقة بإعادة جميع البطاقات مقطوعة إلى نصفين إلى سامبا إذا تم إنهاء العمل بهذه الشروط والأحكام و بصبح كامل الرصيد المدين في حساب البطاقة مستحق الدفع لسامبا فورا.

الشروط والأحكام الخاصة بالبنك (سامبا)

١- تتعهد سامبا للشركة بتسديد قيمة مشترياتها من جميع التجار والشركات والمؤسسات التي تقبل البطاقة، وذلك بشرط عدم انتهاك الشركة لأي من الشروط والأحكام المنصوص عليها أدناه.

٢- تقيد سامبا عن حساب بطاقة الشركة (حساب البطاقة) بمبالغ جميع العمولة والرسوم الأخرى (والتي تشمل أتعاب البحث والتكاليف القانونية) وجميع الالتزامات الأخرى التي تقع على عاتق الشركة، بما في ذلك الرسوم المترتبة على البطاقة الإضافية، كما تقيد على حساب بطاقة الشركة الخسائر أو الأضرار الفعلية التي تقع على سامبا بسبب استخدام البطاقة، وتسدد الشركة جميع المبالغ المقيدة على حساب بطاقة الشركة خالية من أي ضرائب أو رسوم حالية أو مستقبلية بصرف النظر عما إذا وقع ممثل الشركة المفوض أم لم يوقع على سند فاتورة أو سلعة نقدية.

٣- يتحمل سامبا مبالغ العمليات المنفذة بطريقة احتيالية (مثل بيانات البطاقة) دون علم حامل البطاقة. وذلك بعد إبلاغ حامل البطاقة، ما عدا الحالات التي يثبت فيها سامبا مسئولية حامل البطاقة عن هذه العمليات (كما هي الحال في المادة ١٦ من الشروط والأحكام الخاصة بالعميل (حامل البطاقة)).

٤- يجوز لسامبا في أي وقت أن يرفض قبول أية عملية قام بها حامل البطاقة على بطاقاته الائتمانية، وبدون أي التزام منه بإعطاء أي تفسير أو سبب لذلك. إن مثل هذا الرفض من سامبا بأسباب، مثل ولكن دون تحديد، الاستخدام المتزايد لبطاقة الائتمان دلائها من قبل الشركة أو استخدام بطاقة الشركة في عمليات ممنوعة أو غير قانونية وبطاقة للقوانين المعمول بها في قوانين الاختصاص حيث تتم أية عملية، بإن يكون سامبا مسؤولا عن أية خسائر أو أضرار أو مصاريف (مباشرة أو غير مباشرة للحقة) أو أضرار أو مصاريف (مباشرة أو غير مباشرة للحقة) أو تعويضات عن أية عمليات تم رفضها من حامل البطاقة بدون رغبة العميل.

٥- يجوز لسامبا إلغاء هذه الاتفاقية واسترداد البطاقات (التي تعتبر ملكا لسامبا) في أي وقت تشاء، دون أن تترتب على ذلك أي مسئولية على سامبا، ويستمر مسئولية الشركة عن جميع المبالغ المستحقة بما فيه فورا وحالية. وفي هذه الحالة يتوجب على الشركة تسليم جميع البطاقات مقطوعة إلى نصفين إلى سامبا. وفي حالة إلغاء هذه الاتفاقية، تصبح جميع المبالغ المستحقة في حساب البطاقة مستحقة الدفع الفوري إلى سامبا.

٦- يجوز لسامبا في أي وقت ودون إشعار للشركة تعديل أو تغيير أي من أحكام هذه الشروط والأحكام، وفي حال عدم موافقة الشركة على التغيير فعليه إبلاغ سامبا بعدم موافقتها على ذلك التغيير خلال ١٠ أيام من إستلامها لإشعار التعديل وإلغاء البطاقة. أو القيام بإلغاء هذه الاتفاقية وفقا للمادة (٧) أعلاه. وبعتبر استخدام الشركة للبطاقة بعد تاريخ إبلاغها بذلك التغيير قبولا ضمنيا وغير مشروط من جانبها بذلك.

٧- في حالة وجود أي اختلاف بين الرصيد الختامي في حساب الشركة مبينا في كشف الحساب وفقا لما جاء في الشروط والأحكام الخاصة بالبنك، فإن الرصيد الختامي في كشف الحساب يعتبر قبولا ضمنيا من الشركة، ما لم تقم الشركة بإبلاغ سامبا خطيا بأي اعتراض على ذلك خلال ٣٠ يوما من تاريخ إصدار كشف الحساب.

٨- كل إشعار تقتضي هذه الاتفاقية من سامبا إرساله إلى الشركة يعتبر ساريا ومؤديا للغرض في حالة أن أرسل بالبريد إلى العنوان المقدم إلى سامبا من الشركة، أو يرسل إلى الشركة بأي وسيلة أخرى تراها سامبا، حسب تقديرها وسيلة مناسبة، وذلك يكون الإشعار ملزما لها كاملا.

٩- يجوز لسامبا، وفي أي وقت تشاء، التنازل عن حقوقه المكفولة له بموجب هذه الاتفاقية إلى أي طرف آخر دون أن يستلزم ذلك إخطار الشركة أو الحصول على موافقتها.

١٠- يجوز لسامبا الحق المطلق في عدم القبول بعدم النصرف بأي أو أجهزة سامبا أو التعليمات نصر عبر سامبا من أي أجهزة سامبا أو التعليمات نصر عبر سامبا من أي أجهزة سامبا دون أخذ موافقة أو تعويض من الشركة، وتعتبر الشركة ملزمة بالتصرف الذي تقوم به سامبا في أي من هذه الحالات.

١١- لا يتحمل سامبا أي خسائر أو أضرار أو مصروفات مباشرة أو غير مباشرة أو استباقية أو غيره تتحملها الشركة بسبب تصرف أي عدم تصرف سامبا وفقا لما يرد إليه من تعليمات عبر سامبا فون أو أجهزة سامبا للصرف الآلي، أو بسبب عدم تمكن الشركة من الاستفادة من الخدمات، أي بسبب من الأسباب داخل أو خارج المملكة العربية السعودية، وذلك بشمل - على سبيل المثال وليس الحصر - عدم التقيد بالشروط والأحكام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، وتتحمل الشركة مسئولية تعويض سامبا عن أي خسائر أو أضرار أو مصروفات تترتب على تصرف الشركة.

١٢- يحق لسامبا فرض رسوم، وعمولات جديدة أو تعديل رسوم، وعمولات حسبما يراها مناسبة فيما يتعلق بالخدمات، وهذا يكون سامبا مفوضا بالقيام مباشرة بتحديد قيمة تلك الرسوم/ العمولات، حسبما تم توضيحها في كشوف الحساب الشهرية من أي حساب من حسابات الشركة لدى سامبا.

١٣- يلتزم سامبا بإعادة الرسوم والعمولات المدفوعة مقدما عن العمول في حال رفض العمول.

١٤- تكون هذه الشروط والأحكام خاضعة للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية ذات الاختصاص و/ أو الأنظمة السائدة في المكان الذي تمت فيه أية عملية بموجب هذه الشروط والأحكام و بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وتتم تسوية أي نزاع بين حامل البطاقة و سامبا بواسطة لجنة تسوية المنازعات المصرفية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي.

١٥- في حالة أن أصبح أي من نصوص وأحكام هذه الاتفاقية، وفي أي وقت من الأوقات، غير نافذ المفعول أو غير قانوني، فإنه يعتبر محذوفا من هذه الاتفاقية ولا يؤثر عدم نفاذه أو عدم قانونيته على نفاذ وقانونية هذه الاتفاقية.

مصاريف البطاقة وغرامات التأخير

١. سوف يتم إرسال كشف حساب للشركة بالريال السعودي، وتكون الشركة مسؤولة عن فرق سعر العملة، متى وجد، في حالة قيام سامبا أو أي طرف آخر دي صلة بتحويل أية عملة أجنبية إلى الريال السعودي.

٢. في حالة عدم تسديد الشركة للمبلغ المستحق في تاريخ الاستحقاق، فبذلك يصبح كامل المبلغ مستحق الدفع، وفي هذه الحالة يجوز لسامبا، وحسب اختيارها، إغلاق البطاقة. وفي حالة استمرار الشركة في عدم الدفع، فبذلك تلغى البطاقة، ولا تصدر للشركة بطاقة جديدة ما لم تسدد الشركة كامل المبلغ المستحق، بالإضافة يجوز لسامبا، وحسب تقديرها الخاص، منع الشركة فرصة لتسديد حساب البطاقة عن طريق دخول عملية تورق لكي تتحب الشركة إلغاء بطاقاتها.

٣. إذا تم تجاوز الحد الائتماني فإن المبلغ المتجاوز سيكون مستحق الدفع فورا، وسوف يقوم سامبا بإرفاق البطاقة وفي حال تم يتم إصدار بطاقة جديدة حتى يتم تسديد كامل المديونية المطلوبة. كما يجوز لسامبا تقاضي رسوم على إعادة تفعيل البطاقة.

٤. تمنع للشركة سامبا تعليمات دائمة لا رجعة فيها في الدخول في صفقات تورق بناء على نموذج التورق المجاز من هيئة الرقابة الشرعية لسامبا (حيث يبيع سامبا بضاعة بالأجل، ثم يبيع تلك البضاعة، بصفة وكيل للشركة، نقدا إلى طرف آخر بسعر السداد في السوق في ذلك الحين)، وأن يخصم من تاريخ الاستحقاق وعدده لكل شهر المبلغ المستحق في حالة أن لا تصل الشركة لسامبا لتصدر تعليماتها بإجراء صفقة تورق في أي شهر من الشهور من تاريخ الاستحقاق أو قبله، وخصم وكالق ومستندات التورق لدى سامبا، وتسري تلك التعليمات الحالية طيلة سريان شروط وأحكام البطاقة.

٥. إضافة إلى المبلغ الذي يقيد لحساب البطاقة نتيجة لعملية التورق على أن تقوم الشركة بسداد المبالغ المستحقة على بطاقاتها، والمبلغ الأدنى المستحق المبين في كشف حساب الشركة سوف يكون هو أدنى مبلغ مستحق الدفع كل شهر قبل تاريخ استحقاق المبلغ كاملا.

٦. تحتفظ سامبا بالمبلغ الذي يحدد من عملية تورق لتسديد المبلغ المستحق وفقا لبند البطاقة.

٧. يتم القيد لحساب البطاقة، ويرصد الحد الائتماني عندما يستلم سامبا المبالغ الصافية أو مقابل الدفع المباشر للمشتريات والرسوم أو مقابل دفع قسط تورق الشهري. ويتم القيد لحساب البطاقة عندما يستلم سامبا سند البطاقة المصدر حسب الأصول المتبعة.

٨. تسدد أرصدة الدين على حساب البطاقة وفقا لتعليمات الحد الأدنى للدفع، ويتوفر للشركة خيار دفع المديونية دفعة واحدة عند طلب ذلك، وفي حالة أن لا تكون المبالغ الموجودة في حساب البطاقة لدى سامبا كافية لتغطية المبالغ المستحقة الدفع في تاريخ الاستحقاق، تطبق سامبا ما يخصص عليه في البند رقم (٦) أعلاه.

٩. بالنسبة لحامل البطاقة مستحق سداد برنامج "تقسيط" في حالة التأخير في عدم الدفع في التاريخ المحدد فسوف يتم إلغاء التقسيط ويصبح المبلغ المستحق واجب الدفع فورا.

١٠. إن أية مبالغ تودع في حساب حامل البطاقة بواسطة شيك سوف تقيد لصالح الحساب بعد تحصيل المبالغ من قبل سامبا.

١١. في حال رغبة حامل البطاقة في تعطية مديونية البطاقة عن طريق التورق تكون مدة البيع بالتقسيط هي خمس سنوات بمعدل ربح ٢٫٢٪.

١٢. يحتسب البنك هامش ربح على المبلغ الإجمالي المستحق في كشف الحساب هامش الربح يرجى تحديد حامل المبلغ قبل يوم الاستحقاق.

١٣. في حالة فشل حامل البطاقة في دفع المبالغ المستحقة عليه في يوم الاستحقاق لغاية ستة شهور متتالية فلن تتعذ أي عملية تورق بعد ذلك وستكون كل المبالغ المستحقة على حامل البطاقة واجبة الدفع فورا.

١٤. في حال أن يعلن حامل البطاقة إفلاسه فإن جميع المبالغ المستحقة على حامل البطاقة سوف تصبح مستحقة الدفع فورا.

الرجاء مراجعة جدول رسوم الائتمان وغرامات التأخير وطريقة احتساب هامش الربح للمبالغ المستحقة و شرح مختصر لحساب العمليات الحولية.

نوع الرسوم	بطاقات سامبا الخير الائتمانية للأعمال	
	الذهبية	الفضية
الرسم السنوي للبطاقة الرئيسية	٣٠٠ ريال	١٥٠ ريال
الرسم السنوي للبطاقة الإضافية	مجانا	
هامش الربح الشهري للتورق	٢٫٢٪	
شيك مرتجع	٥٠ ريال	
السحب النقدي	٧٥ ريال	
العمليات الدولية	٢٫٧٥٪	
الحد الأدنى المطلوب دفعة شهريا	٥٪ من إجمالي المبلغ المستحق أو ٢٠٠ ريال، أيهما أكثر، او إجمالي المبلغ المستحق ذا كان اقل من ٢٠٠ ريال	
خدمة شيك مصرفي عبر الهاتف	الرجاء مراجعة تفاصيل الرسوم على موقع سامبا الالكتروني	
عملية اعتراض	٢٥٠ ريال عن كل عملية اعتراض إذا كانت نتيجة التحقق ضد عضو البطاقة	
غرامة تأخير	تتراوح ما بين ١١٥ ريال و٤٠٥ ريال بحسب المبلغ المستحق على عضو البطاقة	
تجاوز الحد الائتماني	في حالة تجاوز الحد الائتماني فأن المبلغ الزائد عن الحد الائتماني يكون مستحق الدفع وسيقوم البنك بإرفاق البطاقة	
إعادة تشغيل بطاقة	٧٥ ريال	

حساب هامش الربح لعملية التورق

يحتسب البنك هامش ربح على المبلغ الاجمالي المستحق في كشف الحساب.

مثال توضيحي

إذا كان حامل البطاقة يصدر له كشف الحساب بتاريخ ١٥ من كل شهر، وقد قام بالعمليات التالية خلال المدة مابين ١٥ نوفمبر إلى ١٥ ديسمبر من السنة.

- عمليات شراء بمبلغ ٥٠٠٠ ريال بتاريخ ٢٠ نوفمبر.
- عملية سحب نقدي بمبلغ ٧٠٠٠ ريال بتاريخ ١٠ ديسمبر.

وإذا افترضنا أنه لا توجد مبالغ مستحقة على البطاقة بكشف حساب ١٥ نوفمبر، فإن حامل البطاقة سيحصل على كشف حساب ١٥ ديسمبر بمبلغ اجمالي مستحق قدره ١٢٠٠٠ ريال، وعلى حامل البطاقة سداد المبلغ المستحق بعد ٣٠ يوما من تاريخ اصدار الكشف كحد أقصى.

ولدى حامل البطاقة الخيار بدفع المبلغ المستحق كاملا أو ٥٪ منه، وفي حالة أنه دفع المبلغ المستحق على كشف الحساب بالكامل بتاريخ الاستحقاق، فإنه لن يحتسب أي هامش ربح على المبلغ المستحق.

أما في حالة الدفع الجزئي بمبلغ ٣٠٠٠ ريال بتاريخ ٦ يناير فإن هامش الربح سيحتسب كالتالي:

- هامش الربح لتورق كشف حساب شهر ديسمبر = صفر.
- هامش الربح لتورق كشف حساب شهر يناير = (١٢٠٠٠ ريال - ٣٠٠٠ ريال) × ٢٫٢ = ١٨٤٫٨٠ ريال.

هامش الربح على العمليات الدولية

يوضح رسم ٢٫٧٥٪ من مبلغ العمليات الدولية التي تتم على البطاقات الائتمانية

مثال توضيحي

مبلغ العملية الدولية : ١٠٠٠ ريال
عملة العملية : (أ)
نسبة التحويل من عملة العملية (أ) الى الريال السعودي هي: ٤٫٥
المبلغ بالريال = ١٠٠٠ × ٤٫٥ = ٤٥٠٠ ريال
هامش الربح على العملية الدولية = ٤٥٠٠ ريال × ٢٫٧٥٪ = ١٢٣٫٧٥ ريال
عملية التحويل تتم عن طريق شركة فيزا العالمية بحسب نسبة التحويل لتاريخ العملية

نموذج الوكالة

بهذا نفوض تفويضا لا رجعة فيه السادة/مكتب راشد العثيم للاستشارات القانونية والشرعية، أو من يعينه سامبا لاحقا، ليكون وكيلا لنا لشراء البضاعة من سامبا بالتقسيط لغرض الدخول في صفقات تورق في حالة أن هنالك رصيد مستحق على بطاقة الشركة في أو بعد تاريخ الاستحقاق لكل شهر وفقا لدفاتر وسجلات سامبا، كما إننا نفوض تفويضا لا رجعة فيه سامبا ليكون وكيلا لنا لعرض بيع البضاعة التي تشتري من سامبا إلى أي طرف آخر وبيع سامبا حق اختيار واعتماد وقبول أخر لسامبا لإجراء صفقة البيع بالسعر السائد في السوق في ذلك الحين و استخدام المبالغ المتحصلة للتسوية الرصيد المدين على البطاقة.

و يعتبر هذا التوكيل غير قابل للنقض طالما كانت اتفاقية البطاقة موقعة و سارية المفعول.

الرجاء مراجعة شرح تفاصيل البطاقة على موقع سامبا أون لاين www.samba.com

IN THE NAME OF ALLAH, THE MOST BENEFICENT, THE MOST MERCIFUL

Samba Al Khair Business Credit Card Terms and Conditions, Approved by Shariah Supervisory Board

Executed by Consumer Assets Business, Supervised by Islamic Banking Group in SAMBA

Praise is due to Allah, Blessing and Peace be upon Prophet Mohammed, his family and all his companions,

This Business Card Agreement ("Agreement") is entered into this ------ day of ------, ------, by and between:

1- Samba Financial Group, a joint stock company incorporated under the laws of the Kingdom of Saudi Arabia with Commercial Registration No.CR1010035319, having its Head Office at King Abdulaziz Road, P.O. Box 833, Riyadh 11421 Saudi Arabia and its successors in interest, represented herein by Consumer Assets Business at, (The First Party "Samba" or the "Bank"); AND

2- [_____] a Company and bearing CR No. _____, with registered address [_____]) and its successors in interest, represented herein by _____ (insert name of individual and designation). (The Second Party-the Account holder (or The Company).

Preamble: Whereas the Company wishes to obtain, for its selected employees, credit from Samba through Samba Business Card (the "Card") as well as use the related Samba Phone, Samba Online and ATM Services, and wishes from time to time to finance their purchases through Tawaroq transactions based on the Tawaroq model approved by the Samba Shariah Supervisory Board.

Construction: In this Agreement, unless specifically mentioned to the contrary:

A. an agreement or document shall be deemed a reference to such agreement or Terms and Conditions or document as the same may have been or may, from time to time, be amended, supplemented, novated, or varied;

B. person includes a reference to a body corporate, association or partnership and a person's legal personal representatives or successors; and

C. reference to the singular shall include the plural and vice versa.

Therefore, in their legal and lawful capacity, and through the duly authorised individuals the two Parties enter into this Agreement in accordance with the following terms and conditions for the Card:

• The above preamble and construction are an integral part of this Agreement.

Company (Card holder's) Responsibilities':

1 The Company hereby applies to obtain from Samba, Cards which it will provide to its selected employees (the "Cardholder" which expression shall include the "Primary Cardholder " and "Supplementary Cardholder" as the case may be). The Company understands that it shall remain liable to Samba for all transactions incurred/undertaken by the Cardholder on the Card. The Company undertakes to inform each Cardholder of his joint and several obligations and liability to Samba to pay back all liabilities incurred on his own Card.

2 Upon acceptance of the Company's application, the Card may be collected by the Company's authorized person or sent by post to the Company's mailing address at the Company's risk. Upon receipt, the Cardholder shall immediately sign on the signature space on the card backside thereon.

3 The Primary Cardholder can activate the Card by calling Samba Phone or through SambaOnline. Any use of the Card/services shall constitute the Cardholder's acceptance of the terms hereof.

4 The Cardholder agrees that Samba may cancel the card if card is not activated for more than two years

5 The Company shall immediately notify Samba, in writing, if Company's address has changed. The Company also commits to notify Samba, in writing, if the Company discontinues the business (or declares bankruptcy) and/or the Cardholder is resigned/ terminated for any reason. In case of failure of the Company to notify, Samba shall have the right to terminate this Agreement forthwith and claim all outstanding amounts immediately become due and payable to Samba

6 The Company may, at Samba's discretion, get supplementary card ("Supplementary Card") for its employees over 18 years of age (the "Supplementary Cardholder "). The Company shall honor all obligations incurred on all the Supplementary Cards.

7 The Company accepts full responsibility for all transactions processed by use of the Card / Supplementary Card to effect banking transactions by electronic means or otherwise and that Samba's records thereof shall be binding on the Company. The Company shall settle all its disputes with the merchants with no responsibility to Samba.

8 If the Company encounters a material adverse change in its business condition, all amounts due from the Company shall become immediately payable to Samba. If the Cardholder leaves the employment or is terminated, he/she along with the Company would be liable to settle all dues immediately and surrender the Card.

9 The Company agrees that Samba may at any time and without prior notice, set off any money in any account maintained by the Company with Samba, against all sums due to Samba.

10 The Company may at its discretion request Samba to set a cash withdrawal limit for the Cardholder under the Supplementary Card. The employees of the Company can then use their respective Supplementary Cards for withdrawing cash in accordance with the limit ascribed to them. The Company and the Cardholder will be responsible to bear any charges and fees caused by performing such transactions, For the avoidance of doubt, it is clarified that the Company cannot dispute any cash withdrawal made by an authorized employee and any recourse it may have against the employee will be a separate action for which Samba will not be a party to nor have any obligation.

11 The Company undertakes not to use its Card in purchasing any goods or services that are against the Islamic Shariah rules.

12 The Company agrees and understands that the Card will not be used for trading in foreign exchange, and purchasing virtual currencies, as per Article (13) in Bank's Responsibility section.

13 The Company expressly acknowledges that the books and records of Samba shall be the only acceptable evidence that shall verify the exact amount of the Company's debt.

14 In the event if the Company loses the business license in the Kingdom of Saudi Arabia, Samba has the right to cancel all of the Cards and request the Company to pay all amounts due to Samba.

15 The Company shall keep the Cards in safe custody and shall immediately notify Samba, by telephone and confirm the same in writing by fax or hand delivery, if any Cards are lost or stolen. The Company shall remain liable for any transaction performed through the lost or stolen Card(s) unless Samba has received a notification to that effect prior to such transaction taking place.

16 The Company may at any time terminate this Agreement by giving a written notice to Samba; to be effective only on receipt of all Cards / Supplementary Cards by Samba cut in half and on payment of all Company's liabilities.

17 The Company and Cardholder agree to provide Samba with any information that it requires for the establishing and/or auditing and/or administrating the Card Account and facilities therewith. And the Company authorizes Samba to obtain and collect any information, as it deems necessary or in need for regarding the Company, its accounts and facilities therewith, from the Saudi Credit Bureau (Simah) and to disclose that information to the said company (SIMAH) or to any other agency approved by Saudi Monetary Agency (SAMA).

18 The Company understands and consents that information, such as its name and address, maybe provided to certain external firms that Samba deems reputable and that may use the information for marketing purposes to offer products or services. If Samba is required by law to disclose certain Company's information, Samba will comply.

19 To avail Samba Phone and / or ATM Services (the "Services"), including transacting at the POS, the Primary Cardholder shall select through Samba Phone, a PIN code subject to the terms set forth herein below:

19.1 Instructions given on Samba Phone (pursuant to the use of the PIN code, being in lieu of physical signature), shall be binding on the Company and the Primary Cardholder even if alleged to be given by another person, and shall be conclusively relied upon by Samba.

19.2 The Primary Cardholder shall not disclose the PIN code to anyone, otherwise the Company/Primary Cardholder shall solely be responsible for any and all consequences thereof. If the Primary Cardholder believes that such disclosure has taken place, it shall promptly notify Samba and have the said numbers changed. It is advisable to change the PIN code on a regular basis, usage of leading or more consecutive identical numbers, usage of leading or consecutive figures, easily identifiable numbers are to be avoided.

20 Notwithstanding the provisions of any other terms and conditions governing any of its Business Card accounts, the Company hereby authorizes Samba to in its sole discretion effect temporary increases or approve excesses on any of its Business Card accounts when such a need arises (although the Bank is not obliged to do so) and irrevocably agrees to be responsible for any such temporary increases or excesses.

21 The Company also agrees to accepting Credit Line Increase that the Company may be eligible for up to a maximum of %100 of the Company credit line at any point in time. The Company also agrees that the maximum liability for any unauthorized use of the card on account of its loss or theft is up to the Company's Credit Card limit or the amount of unau